الأمم المتحدة

E/CN.18/2009/5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
26 January 2009
Arabic
Original: English

منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات
الدورة الثامنة
نيويورك، ٢٠ نيسان/أبريل – ١ أيار/مايو ٢٠٠٩
البند ٥ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
الغابات في بيئة متغيرة

عكس مسار فقدان الغطاء الحرجي ومنع التدهور في جميع أنواع الغابات ومكافحة التصحر، بما في ذلك في البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض

تقرير الأمين العام

موجز

يهدف هذا التقرير إلى تقييم التقدم المحرز في عكس مسار فقدان الغطاء الحرجي ومنع تدهور الغابات ومكافحة التصحر، بما في ذلك في البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض؛ وذلك لتمكين المنتدى من تحديد ما يمكن اتخاذه من إجراءات في المستقبل لمعالجة هذه المسائل بشكل أكثر فعالية.

ورغم الجهود التي بذلتها البلدان في السنوات الأخيرة لتعزيز الإدارة الحرجية المستدامة والأهداف العالمية المتعلقة بالغابات، تتواصل إزالة الغابات بمعدّل مخيف. إذا كان يُفقد يوميا نحو ٢٠٠ كم^{2} من الغطاء الحرجي من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥. وعلى مدى الربع قرن الأخير، يرتبط ٢٥ في المائة من تدهور التربة بالغابات العريضة الأوراق و ١٧ في

* E/CN.18/2009/1.

170209 130209 09-22132 (A)

المائة منه بالغابات الشمالية. وتضم الأراضي الزراعية والغابات التي تضررت بسبب تدهور التربة خلال تلك الفترة نحو بليون شخص، أو ١٥ في المائة من سكان الأرض. ويؤدي المعدل المخيف لإزالة الغابات، وتدهور التربة، والتصحر، إلى تفاقم الفقر المزمن ويشكل تحديات خطيرة أمام البلدان، وبخاصة البلدان النامية، في إنجازها للإدارة الحرجية المستدامة، والأهداف العالمية المتعلقة بالغابات والأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، فإن البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض هي من بين أضعف البلدان المعرّضة بشكل خاص لتدهور التربة المفضي إلى التصحر.

ولمواجهة تلك التحديات، من الضروري تلبية الاحتياجات التقنية والتكنولوجية والمالية والمؤسسية لدى البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في هذه المجالات. كما يتعيّن القيام بالمزيد من الأعمال في وضع المؤشرات والتحقق من صحتها فيما يتعلق بإجراء تقييم أكثر فعالية لمدى تنفيذ الصك غير الملزم قانونا، لا سيما فيما يخص تدهور الغابات. ولدى التصدي بمزيد من الفعالية لإزالة الغابات، وتدهور الغابات، والتصحر من خلال إدارة مستدامة للغابات، ينبغي تعزيز التعاون بين المنتدى وغيره من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المعنيّة والاتفاقات الأخرى المتصلة بالغابات.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – فقدان الغطاء الحرجي، وتدهور الغابات والتصحر ٦

ألف – فقدان الغطاء الحرجي ١٩٩٠-٢٠٠٥ ..... ٦

باء – تدهور الغابات ٨

جيم – التصحر ١١

ثالثا – البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض ١٣

رابعا – الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها ١٦

خامسا – عكس مسار فقدان الغطاء الحرجي ومنع تدهور الغابات ومكافحة التصحر ٢٠

ألف – تعزيز تنفيذ الصك المتعلق بالغابات ٢٠

باء – تعزيز التعاون بين منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وغيرها من الاتفاقات ذات الصلة بالغابات على تنفيذ الصك المتعلق بالغابات ٢١

جيم – تقييم التقدم المحرز ٢٤

سادسا – الاستنتاجات ٢٦

أولا – مقدمة

١ – أتى الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات، المشار إليه فيما بعد بالصك الحرجي، الذي وافق عليه منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته السابعة واعتمدته الجمعية العامة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (القرار ٦٢/٩٨، المرفق)، نتيجة لشواغل الدول الأعضاء إزاء استمرار إزالة الغابات وتدهورها وغير ذلك من الممارسات غير المستدامة وما تحدثه من آثار سلبية في البيئة، والاقتصادات، وأسباب معيشة ١,٦ بليون شخص. وتؤكد الدول الأعضاء في الصك الحرجي التزامها من جديد بالعمل على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني لإحراز تقدم صوب تحقيق الأهداف العالمية الأربعة المتعلقة بالغابات بحلول عام ٢٠١٥، الذي يهدف أولها إلى ''عكس مسار فقدان الغطاء الحرجي في العالم من خلال الإدارة المستدامة للغابات، بما يشمل حمايتها واستصلاحها وتشجيرها وإعادة تشجيرها، وزيادة الجهود المبذولة لمنع تدهورها''.

٢ – واعتمد أيضا منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته السابعة، المعقودة عام ٢٠٠٧، برنامج العمل المتعدد السنوات للمنتدى عن الفترة ٢٠٠٧ – ٢٠١٥ (القرار ١/٧)، الذي يدعو الدورة الثامنة التي ستُعقد عام ٢٠٠٩ إلى تناول مسألة الغابات في بيئة متغيرة، بما في ذلك مواضيع ''عكس مسار فقدان الغطاء الحرجي ومنع التدهور في جميع أنواع الغابات ومكافحة التصحر، بما في ذلك في البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض''؛ و ''حفظ الغابات والتنوع البيولوجي، بما في ذلك المناطق المحمية''؛ و ''الغابات وتغيّر المناخ''. ويقدم هذا التقرير تقييما للتقدم المحرز في أول هذه المسائل المترابطة، في حين يجري تناول المسألتين الأخيرتين في تقارير منفصلة من الأمين العام[(١)].

٣ – ومنذ وقت طويل يعتبر المنتدى وسلفاه: الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، أن إزالة الغابات، وتدهورها والتصحر من أخطر المشاكل التي تؤثر في تحقيق الإدارة المستدامة للغابات على الصعيد العالمي. واستعرض المنتدى، خلال دورته الثانية عام ٢٠٠٢، مقترحات العمل العديدة التي قدمها الفريق الحكومي الدولي والمنتدى الحكومي الدولي، المرتبطة بمكافحة إزالة الغابات وتدهورها. وقبل التوصل إلى اتفاق بشأن الصك الحرجي، اعتمد الفريق الحكومي الدولي والمنتدى الحكومي الدولي ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات على التوالي ١٠ مقترحات للعمل قدمها الفريق الحكومي الدولي والمنتدى الحكومي الدولي، وفقرات من منطوق قرارات منتدى الأمم

(١) E/CN.18/2009/4 و E/CN.18/2009/6، وترد الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بجميع هذه المواضيع في الوثيقة E/CN.18/2009/8.

المتحدة ومقرراته بشأن الحفاظ على الغطاء الحرجي وتوسيع نطاقه، واعتمد ١٢ مقترحا بشأن تعزيز دور الغابات المزروعة، و ٣٨ مقترحا بشأن تحليل ومعالجة الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى إزالة الغابات وتدهورها، و ١٤مقترحا بشأن صحة الغابات المتصلة بتدهور الغابات[٢].

٤ - وشدد أيضا الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات على المشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض الذي يمكن أن يتعرض بشكل خاص لتدهور التربة والتصحر. ولا تمتلك البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، ومعظمها بلدان نامية، سوى القليل من الغابات والحراج التي تحظى بأهمية خاصة لما لها من قيم اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية ومعيشية. وتواجه معظم البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض تحديات خطيرة في كفالة الحصول بشكل كاف على الكثير من السلع والخدمات التي توفرها الغابات. واستجابة لذلك، اعتمد المنتدى الحكومي الدولي والفريق الحكومي الدولي ومنتدى الأمم المتحدة على التوالي ٢٥ مقترحا للعمل وفقرات من منطوق قرارات منتدى الأمم المتحدة ومقرراته بشأن البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض و سبعة مقترحات بشأن تأثير التصحر والجفاف في النظم الإيكولوجية الهشة[٢].

٥ - ويكتسي عكس مسار فقدان الغطاء الحرجي ومنع تدهور الغابات ومكافحة التصحر أهمية حاسمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في القضاء على الفقر المدقع والجوع وكفالة الاستدامة البيئية. وتسهم الغابات في تحقيق الرفاه المجتمع لنحو ربع سكان العالم الذين يعتمدون في معيشتهم على الغابات. وتحافظ الغابات أيضا على الوظائف الحيوية التي تؤديها النظم الإيكولوجية من قبيل حفظ التنوع البيولوجي، وحفظ التربة، وتوفير إمدادات المياه، ونوعية المياه، والتحكم في الفيضانات، من بين وظائف أخرى. ويتولى التشجير وإعادة التشجير دورا رئيسيا في إصلاح النظم الإيكولوجية المتدهورة في الأراضي الجافة المتضررة جراء تدهور التربة والتصحر.

٦ - ويستند هذا التقرير إلى مصادر مختلفة، بما فيها الأدبيات العامة. وإن الإسهامات المقدمة من المنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية المعنية بالغابات كانت مهمة في إعداد هذه الوثيقة.

---

(٢) الأمانة العامة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات (٢٠٠٧)، فهرس المواضيع (غير منشور)، الصفحات ٥٨ و ٥٩، و ٦١.

ثانيا – فقدان الغطاء الحرجي، وتدهور الغابات، والتصحر

ألف – فقدان الغطاء الحرجي ١٩٩٠–٢٠٠٥

٧ – وفقاً لتقييم الموارد الحرجية في العالم عن عام ٢٠٠٥ الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تبلغ مساحة الغطاء الحرجي في العالم ٠٠٠ ٠٢٥ ٩٥٢ ٣ هكتار، أو حوالي ٣٠ في المائة من المساحة الإجمالية للبابسة[٣]. إلا أن الغابات لا تتوزع بانتظام في سائر أنحاء العالم، إذ تضم أراضي ١٠ بلدان ثلثي مجموع مساحة الغابات في العالم، بينما لا تضم أراضي ٦٤ بلدا تنضوي تحت فئة البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، سوى ١٠ في المائة من الغابات.

٨ – ومن أصل حوالي أربعة بلايين هكتار من الغابات، يُعتبر ٣٦ في المائة منها غابات بكر، إذ ليس فيها أية دلالات منظورة واضحة على وجود نشاط بشري؛ و يُعتبر ٥٣ في المائة غابات طبيعية معدلة فيها دلالات منظورة واضحة على وجود نشاط بشري؛ و سبعة في المائة غابات شبه طبيعية، بأنواع زراعية محلية ترسخت من خلال التحريج، وبذر البذور وتجديد الحراج بتدخل الإنسان؛ وأربعة في المائة مزارع حرجية. وعلى العموم، تحتوي الغابات البكر على أكثر أشكال التنوع البيولوجي ثراء.

٩ – ويكشف تقييم الموارد الحرجية في العالم عام ٢٠٠٥، الذي يوفر أحدث المعلومات، أن إزالة الغابات لا تزال متواصلة بمعدل مخيف. وتسبب إزالة الغابات في فقدان نحو ١٣ مليون هكتار سنويا خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥. وخلال هذه الفترة ذاتها، أدى التوسع الطبيعي للغابات فضلا عن توسيع المزارع الحرجية إلى الإضرار سنويا بمساحة قدرها ٥,٧ ملايين هكتار، الأمر الذي أسفر عن فقدان صاف سنوي في إجمالي الغطاء الحرجي يُقدَّر بـ ٧,٣ ملايين هكتار، أو ٢٠٠ كم^{٢} يوميا. ويمثل هذا الرقم انخفاضا قياسا إلى العقد السابق (١٩٩٠–٢٠٠٠) الذي قُدِّر فيه الفقدان الصافي السنوي في الغطاء الحرجي بـ ٨,٩ ملايين هكتار. وفي الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥، فقدت الأرض ثلاثة في المائة من غطائها الحرجي.

١٠ – كما يكشف تقييم الموارد الحرجية في العالم عن عام ٢٠٠٥ أن معظم فقدان الغابات على الصعيد العالمي في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ حدث في أمريكا الجنوبية (٤,٣ ملايين هكتار) وأفريقيا (٤ ملايين هكتار). وتتعرض شمال أمريكا وأمريكا الوسطى

(٣) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (٢٠٠٦) تقييم الموارد الحرجية في العالم عن عام ٢٠٠٥ – التقدم صوب الإدارة المستدامة للغابات، ورقة عن الغابات ١٤٧، روما، ٢٠٠٦، الصفحات ١٥ – ١٨.

معاً لفقدان صاف قدره ٣٥٠ ٠٠٠ هكتار سنويا. وسُجِّل الرقم ذاته فيما يتعلق بأوقيانوسيا. ومن الناحية الأخرى، أظهرت آسيا، التي سجلت فقدانا صافيا سنويا قدره ٨٠٠ ٠٠٠ هكتار خلال العقد الذي سبقه، زيادة في الغطاء الحرجي قدرها مليون هكتار سنويا من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥، وتُعزى هذه الزيادة في المقام الأول إلى زراعة على نطاق واسع للأحراج أبلغت عنها الصين. وتوسّع الغطاء الحرجي في أوروبا بمساحة قدرها ٦٦١ ٠٠٠ هكتار سنويا في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥، وهي أقل من الزيادة السنوية البالغة ٨٧٧ ٠٠٠ هكتار في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠.

١١ - وتتسم غابات المنغروف بأهمية بالغة أوليت اهتماما خاصا في تقييم الموارد الحرجية في العالم عن عام ٢٠٠٥. ولهذه الغابات المدّية وظائف هامة، فهي تشكل خطوط دفاع طبيعة من خطر البحر، وحواضن لمصائد الأسماك، وموائل للتنوع البيولوجي. إن تغير المناخ العالمي، وما يرتبط به من مخاطر الارتفاع في مستوى سطح البحر، والظواهر المناخية الشديدة، قد زاد من التأكيد على أهمية أشجار المنغروف بوصفها مصدّاً لحماية الخطوط الساحلية في المناطق المدارية والمناطق شبه المدارية. ورغم ما تؤديه أشجار المنغروف من وظائف الحماية، إلا أنها تتعرض في جميع أنحاء العالم لدمار شديد ناجم عن الإفراط في قطعها من أجل الخشب وحطب الوقود، وإقامة مزارع قريدس مكانها، ومن أجل الزراعة، وتنمية السواحل والسياحة[٤]. وانخفضت المساحة المزروعة بأشجار المنغروف من ١٨,٨ مليون هكتار في عام ١٩٨٠ إلى ١٥,٢ مليون هكتار عام ٢٠٠٥، أي بنسبة قدرها حوالي ٢٠ في المائة[٥]

١٢ - ويحدد تقييم الموارد الحرجية في العالم عن عام ٢٠٠٥ عمليتين تفضيان إلى انخفاض مساحة الغطاء الحرجي: (أ) إزالة الغابات حيث يعمد الناس إلى قطع الأشجار من الغابات وتحويل تلك الغابات إلى استخدامات أخرى مثل الزراعة أو التعدين أو الهياكل الأساسية، (ب) الكوارث الطبيعية التي تؤثر في قدرة الغابة على تجديد حراجها مقترنة بعدم بذل جهود في إعادة التشجير. ولا تزال الممارسات غير المستدامة وقطع الأشجار غير القانوني عاملين رئيسيين في إزالة الغابات.

---

(٤) Omar Vidal and Jorge E. Illueca (2008). Transfer of Environmentally Sound Technologies for the Sustainable, Management of Mangrove Forests: An Overview، المكسيك، الصندوق العالمي للطبيعة.

(٥) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، (٢٠٠٧)، أشجار المنغروف في العالم ١٩٨٠-٢٠٠٥، ورقة عن الغابات أعدتها منظمة الأغذية والزراعة ١٥٣، روما، ٢٠٠٧، الصفحة ٩.

باء – تدهور الغابات

١٣ – لا تتوافر أرقام موثوق بها عن مدى تدهور الغابات. إن اجتماع الخبراء الثاني المعني بتوحيد التعاريف المتعلقة بالغابات لكي يستخدمها مختلف أصحاب المصلحة، الذي شاركت في تنظيمه منظمة الأغذية والزراعة والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، بالتعاون مع المركز الدولي للبحوث الحرجية، والاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وعُقد في روما في الفترة من ١١ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وقد اتفق على تعريف موحد لتدهور الغابات، إذ عرّفه على النحو التالي ''الحد من قدرة الغابات على توفير السلع والخدمات''[٦]. إلا أنه ليس تعريفا عمليا، ويوجد العديد من التصورات لما ينطوي عليه تدهور الغابات. وفي هذه اللحظة لا يوجد في عملية تقييم الموارد الحرجية في العالم مؤشرات عن قياس مدى تدهور الغابات بشكل مباشر.

١٤ – وتعرِّف اتفاقية التنوع البيولوجي من منظورها الغابة المتدهورة بأنها ''غابة ثانوية فقدت، من خلال الأنشطة البشرية، بنيتها، أو وظيفتها، أو الأنواع المكونة لها، أو إنتاجيتها التي عادة ما ترتبط بنوع الغابات الطبيعية المرتقب في ذلك الموقع. ومن ثَمّ، فإن الغابة المتدهورة توفر إمدادا منخفضا من السلع والخدمات من ذلك الموقع ولا تحتفظ سوى بتنوع بيولوجي محدود، بما في ذلك الحيوانات والنباتات البرية. ويشمل التنوع البيولوجي للغابات المتدهورة الكثير من العناصر غير الشجرية، التي قد تسود في النباتات التي تنمو في ظلال الشجر''.

١٥ – وتقبل المبادئ التوجيهية الصادرة عن المنظمة الدولية للأخشاب المدارية والمتعلقة بإصلاح وإدارة وتأهيل الغابات المدارية المتدهورة والثانوية، بالتعريف الموحد لتدهور الغابات الوارد في الفقرة ١٣ أعلاه. ويتشابه التعريف الذي قدمته المنظمة للغابات المتدهورة مع التعريف الذي قدمته اتفاقية التنوع البيولوجي: ''تقدم الغابة المتدهورة إمدادا منخفضا من السلع والخدمات من موقع معين ولا تحتفظ سوى بتنوع بيولوجي محدود. وقد فقدت هذه الغابة بنيتها، أو وظيفتها، أو الأنواع المكونة لها و/أو إنتاجيتها التي عادة ما ترتبط بنوع الغابات الطبيعية المرتقب في ذلك الموقع''. وتميّز المبادئ التوجيهية، في فئتها المتعلقة بالغابات المتدهورة والثانوية، بين الغابات البكر المتدهورة والغابات الثانوية المتدهورة، والأراضي الحرجية المتدهورة. وتُعَرَّف هذه الأخيرة بأنها ''أرض حرجية قديمة تضررت بشدة جراء الإفراط في قطع أشجارها من أجل منتجاتها الخشبية و/أو غير الخشبية، وسوء الإدارة،

(٦) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (٢٠٠٢)، إجراءات: اجتماع الخبراء الثاني المعني بتوحيد التعاريف المتعلقة بالغابات لكي يستخدمها مختلف أصحاب المصلحة، الصفحة ٨.

والحرائق المتكررة، والرعي وغيرها من الاضطرابات أو استخدام الأراضي الذي يضر بالتربة والنباتات إلى درجة أنه يمنع أو يؤخر بشكل خطير إعادة تحديد الغابة بعد التخلي عنها"[٧].

١٦ - وطلب مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في دورته السابعة التي عقدها عام ٢٠٠١، في المقرر 11/CP.7 بشأن استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة، من الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وضع تعاريف عن التدهور المباشر للغابات وزوال أنواع أخرى من النباتات بفعل الإنسان. وقدم الفريق الحكومي الدولي خمسة تعاريف ممكنة لتدهور الغابات، بناء على التعاريف القائمة والمقترحة. وباستثناء التعريف الذي قدمته منظمة الأغذية والزراعة، ترد في هذه التعاريف خفض مخزونات الكربون الناجمة عن الغابات[٨].

١٧ - وطلب مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، في مقرره 2/CP.13، الصادر في دورته الثالثة عشرة المعقودة عام ٢٠٠٧، من هيئته الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية "الشروع في برنامج عمل عن المسائل المنهجية المتعلقة بمجموعة من نهوج السياسة العامة والحوافز الإيجابية تهدف إلى الحد من انبعاثات الكربون الناجم عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية". وعلى سبيل المتابعة، عُقِدت حلقة عمل عن هذا الموضوع في طوكيو في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وأقرّ الاجتماع بأن معالجة الانبعاثات الناجمة عن تدهور الغابات أصعب من معالجة الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات. ولوحظ أيضا أن هناك أنواعا مختلفة من تدهور الغابات وقد يكون قياس بعضها أسهل من قياس البعض الآخر[٩].

١٨ - وعلى الرغم من تعقّد تعريف تدهور الأراضي، هناك تقييم عالمي جديد يجري يتناول تدهور الأراضي في مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة يموّله مرفق البيئة العالمية بعنوان تقييم تدهور التربة في الأراضي الجافة، يقدم معلومات ذات

(٧) المبادئ التوجيهية الصادرة عن المنظمة الدولية للأخشاب المدارية والمتعلقة بإصلاح وإدارة وتأهيل الغابات المدارية المتدهورة والثانوية (٢٠٠٢)، سلسلة تطوير سياسات المنظمة الدولية للأخشاب المدارية رقم ١٣، الصفحتان ١٠ و ١١.

(٨) الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (٢٠٠٣)، تعاريف وخيارات منهجية عن الانبعاثات المدرجة في قوائم الحصر والناجمة عن التدهور المباشر للغابات وزوال أنواع أخرى من النباتات بفعل الإنسان، البرنامج الوطني لقوائم حصر غازات الدفيئة التابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، اليابان، نشره معهد الاستراتيجيات البيئية العالمية لصالح الفريق الحكومي المعني بتغير المناخ.

(٩) اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ، والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية (٢٠٠٨)، تقرير عن حلقة العمل بشأن المسائل المنهجية المتعلقة بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية (FCCC/SBSTA/2008/11)، الصفحة ١١.

صلة بتقييم التدهور في الغابات ذات الأشجار العريضة والغابات الشمالية على مدى الربع قرن الأخير. وترد في الفرع التالي النتائج الأولية التي خلص إليها المشروع.

١٩ - وبالنظر إلى ما تقدم، يبدو أنه لا يزال يتعين القيام بالمزيد فيما بين مختلف المنظمات والاتفاقات لكفالة الاتساق والتواؤم في تعريف تدهور الغابات. وفي هذا الصدد، ينبغي دعم المبادرة التي اتخذها مؤخرا الشراكة التعاونية المعنية بالغابات للاستفادة من عمل المبادرة المشتركة بشأن المواءمة بين التعريفات المتصلة بالغابات، وبشأن تبسيط الإبلاغ المتعلق بالغابات لتوضيح مفهوم تدهور الغابات ومن ثم تيسير الرصد والتقييم والإبلاغ على الصعيد الدولي.

٢٠ - وفضلا عن الافتقار إلى البيانات الموثوق بها عن تدهور الغابات ووجود عدة تعريفات للمفهوم، هناك عدد من المسائل مثل مسألة تدهور الأراضي التي تتضافر في تأثيرها مع تدهور الغابات. ويمثل تدهور الأراضي[١٠]، الذي كثيرا ما يعقب إزالة الغابات وتدهورها، مشكلة بيئية ضخمة تنجم عنها نتائج كارثية تضر بالبشرية اليوم. وترتبط تلك الظاهرة في الأغلب الأعم بتحات التربة وشح المياه والاختلالات في الدورات البيولوجية، إلا أنها يمكن أن تنجم أيضا عن التلوث الكيميائي والملوحة. ووفقا لما ورد في توقعات البيئة العالمية - التقرير الرابع، يتأثر ما يصل إلى ثلث سكان العالم على نحو غير متناسب بتدهور الأراضي. ويعمل مشروع تقييم تدهور التربة في الأراضي الجافة المذكور آنفا على تحديد المناطق التي تضررت بوجه خاص خلال فترة الخمس والعشرين عاما الماضية. واستنادا إلى تحليل صافي الإنتاجية الأولية أو إنتاج الكتلة الحيوية، تعتمد منهجية المشروع بشكل مكثف على القياسات الساتلية للرقم القياسي الموحد الفرق للنبات أو الرقم القياسي للاخضرار. وتراعي المنهجية أيضا الكفاءة في استخدام مياه الأمطار، وهي صافي الإنتاجية الأولية لكل وحدة هطال. ويحدد المشروع المناطق الحرجة بوصفها المناطق التي تشهد اتجاها منخفضا في صافي الإنتاجية الأولية وفي الكفاءة في استخدام مياه الأمطار[١١].

٢١ - ويبين مشروع تقييم تدهور التربة في الأراضي الجافة أنه قد حدث ''انخفاض حاد في إنتاج الكتلة الحيوية'' في ١٢ في المائة من مساحة الأراضي في العالم خلال الفترة بين عامي ١٩٨١ و ٢٠٠٣، مع حدوث تغير سلبي شديد في مساحة إضافية تشكل ١ في المائة

(١٠) المادة ١، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا.

(١١) برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠٠٧)، توقعات البيئة العالمية (التقرير الرابع)، هيئة البيئة لأغراض التنمية، فاليتا، مالطة،الصفحة ٩٢.

من مساحة الأراضي. وفيما يتعلق بالكفاءة في استخدام مياه الأمطار، وجد المشروع أيضا أن هناك ''انخفاضا حادا'' في ٢٩ في المائة من مساحة الأراضي، مع حدوث تغير سلبي شديد في مساحة إضافية تشكل ٢ في المائة من مساحة الأراضي. ويسكن المناطق المتضررة نحو بليون من البشر، أو ١٥ في المائة من سكان الأرض. وتشمل المناطق التي تثير القدر الأكبر من القلق التي تم تحديدها أفريقيا المدارية جنوب خط الاستواء، وجنوب شرق أفريقيا، وجنوب شرق آسيا، وجنوب الصين، والمناطق الشمالية الوسطى من أستراليا، وأمريكا الوسطى، ومنطقة البحر الكاريبي، وجنوب شرق البرازيل، وسهول البامباس، فضلا عن الغابات الشمالية في كل من ألاسكا وكندا وسيبيريا الشرقية[١٢].

٢٢ - وترتبط نسبة ١٨ في المائة من تدهور التربة بالأراضي الزراعية، و ٢٥ في المائة منها بغابات الأشجار عريضة الأوراق، و ١٧ في المائة منها بالغابات الشمالية. ووفقا للمشروع، تتفق هذه الأرقام مع تدهور الغابات، رغم أن الغطاء الحرجي قد ازداد في الغابات الشمالية. ويجري المزيد من التوثيق محليا من خلال دراسات الحالة على الصعيد القطري[١٢].

جيم - التصحر

٢٣ - بالنسبة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا، ''يعني مصطلح 'التصحر' تدهور الأراضي في المناطق القاحلة، وشبه القاحلة، والجافة شبه الرطبة، نتيجة عوامل مختلفة من بينها الاختلافات المناخية والأنشطة البشرية''. وتشمل الأنشطة الرئيسية التي تهدف إلى مكافحة التصحر ما يلي: ''١' منع و/أو خفض تدهور الأراضي؛ '٢' إصلاح الأراضي التي تدهورت جزئيا؛ '٣' استصلاح الأراضي التي تصحرت''.

٢٤ - وتتسم الأراضي الجافة بالضعف بصفة خاصة إزاء تدهور الأراضي الذي يقود إلى التصحر. وتغطي الأراضي الجافة نسبة ٤٠ في المائة تقريبا من مساحة أراضي الكرة الأرضية. ورغم أن التصحر يوصف غالبا بأنه مشكلة تواجه البلدان النامية، فهو يشكل أيضا مشكلة في البلدان المتقدمة النمو. ويتعرض لخطر التصحر ثلث أراضي أوروبا المطلة على البحر الأبيض المتوسط و ٨٥ في المائة من أراضي المراعي في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من ذلك، يشكل التصحر مشكلة خطيرة بصفة خاصة تواجه البلدان النامية، حيث يتسم العديد

(١٢) المرجع نفسه، الصفحة ٩٣.

منها بانخفاض الغطاء الحرجي. ويعيش بليونان من البشر في الأراضي الجافة، ويوجد ٩٠ في المائة من هؤلاء في البلدان النامية[١٣].

٢٥ - وقد اقتُرحت مؤشرات لتقييم التصحر منذ استحداث المصطلح، بيد أن الافتقار إلى مقاييس متسقة عبر مناطق كبيرة وعلى مدار الوقت حال دون إجراء تقييمات موثوق بها[١٤]. وبموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، يقوم الآن عدد من البلدان التي تتلقى المساعدة من المنظمات الدولية بوضع مؤشرات والتحقق منها لتقييم التصحر.

٢٦ - ورغم أن تقييم الموارد الحرجية في العالم عن عام ٢٠٠٥ لا يوفر معلومات عن اتجاهات مدى التصحر، عالج تقرير حالة الغابات في العالم عن عام ٢٠٠٧ التصحر بوصفه قضية خاصة. ووفقا لما أورده التقرير، فإن ''التصحر يمثل إحدى أكثر عمليات التدهور البيئي إثارة للانزعاج. فهو يؤثر في نحو ثلثي بلدان العالم، وأكثر من ثلث سطح الكرة الأرضية (أكثر من أربعة بلايين هكتار) وأكثر من بليون نسمة، مع ما يمكن أن يترتب على ذلك من نتائج مدمرة بالنسبة لحياة الإنسان والأمن الغذائي''. وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام ٢٠٢٠، سيكون نحو ١٣٥ مليون من البشر مهددين بالتخلي عن أراضيهم نظرا إلى عملية التصحر المستمرة. وسيكون قرابة نصف ذلك العدد، أي ٦٠ مليون نسمة، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[١٥].

٢٧ - وتواجه أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى معدل لحدوث التصحر في العالم. وتقارب نسبة الانخفاض في إنتاجية الأراضي المستخدمة في زراعة المحاصيل واحد في المائة سنويا. ووفقا لما أوردته المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، عانت المنطقة انخفاضا في إنتاجيتها بنسبة ٢٠ في المائة خلال السنوات الأربعين الماضية. وقد تضرر من التصحر أيضا ربع أراضي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ويورد التقرير أيضا إسبانيا والصين ضمن البلدان المتضررة من التصحر. ومما يثير الانزعاج بشكل خاص ما ورد من تأكيد بأن نحو ٧٠ في المائة من الأراضي الجافة المستخدمة في الزراعة التي تبلغ مساحتها ٥,٢ بليون هكتار قد أصابها التدهور بالفعل ويهددها خطر التصحر[١٥].

٢٨ - ويشدد تقرير حالة الغابات في العالم لعام ٢٠٠٧ على الدور الأساسي الذي يمكن أن يقوم به الغطاء النباتي الطبيعي في مكافحة تدهور الأراضي. ولذلك فإن ''عمليات التشجير وإعادة التشجير، في إطار نهج مناسب إزاء المساحات الطبيعية، تعد من أنجع الطرق

(١٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٠٦.

(١٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٠٧.

(١٥) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، حالة الغابات في العام عن عام ٢٠٠٧، روما، الصفحة ٧٥.

لمكافحة التصحر''. إلا أن التقرير يخلص إلى أن عدم كفاية الموارد المالية اللازمة لمكافحة التصحر يمثل أعقد المشاكل التي تواجه البلدان النامية بصفة خاصة. ويقدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن هناك حاجة إلى مبلغ يتراوح بين ١٠ ملايين و ٢٢ مليون دولار سنويا على مدى ٢٠ سنة لتمويل جهد على الصعيد العالمي لمكافحة التصحر(١٦).

ثالثا – البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض

٢٩ – تعرف عملية تقييم الموارد الحرجية البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض بأنها البلدان التي تقل فيها المساحة الحرجية عن ١٠ في المائة من مساحة أراضيها. ويورد تقرير تقييم الموارد الحرجية عن عام ٢٠٠٥ أن غالبية البلدان الـ ٦٤ ذات الغطاء الحرجي المنخفض، البالغ عددها ٦٤ بلدا، توجد في مناطق قاحلة أو تنتمي إلى الدول والأقاليم الجزرية الصغيرة النامية. ولدى ١٧ بلدا من البلدان المعرضة لإدراجها في تلك الفئة أكثر من مليون هكتار من المساحات الحرجية، هناك ثلاثة منها، تقع جميعها في مناطق قاحلة، لديها أكثر من ١٠ ملايين هكتار من المساحات الحرجية. ومن بين البلدان والأقاليم السبعة ذات الغطاء الحرجي المنخفض التي لا توجد بها غابات، فإنها تنتمي جميعها، عدا واحد، إلى الدول المدن أو إلى الأقاليم التابعة الصغيرة(١٧).

٣٠ – واستنادا إلى أرقام مأخوذة من الجداول الواردة في تقييم الموارد الحرجية في العام عن عام ٢٠٠٥، فإن البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض كانت لديها عام ٢٠٠٥ مساحة إجمالية من الأراضي تبلغ ٢,٥٦١ بليون هكتار، منها مساحة تقدر بـ ٨٩ مليون هكتار من الغطاء الحرجي، أو ٣,٥ في المائة من المساحة الإجمالية. وفي ذلك الوقت، كان يعيش في تلك البلدان ٨٣٩ مليون من السكان، ٦٦ في المائة منهم في آسيا(١٨).

٣١ – وهناك عدد من البلدان التي لا ينطبق عليها التعريف الوارد في تقييم الموارد الحرجية عن البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض إلا أن لديها مع ذلك نسبة متدنية نسبيا من أراضيها مغطاة بالغابات. وإلى حد بعيد، يعتبر الإقرار بأن بلدا ما يندرج ضمن البلدان ذات

(١٦) يرد عرض أكثر شمولا عن وسائل التنفيذ في تقرير الأمين العام عن التمويل وغير ذلك من وسائل التنفيذ اللازمة للإدارة الحرجية المستدامة (E/CN.18/2009/9).

(١٧) يرد عرض لمعلومات إضافية في المذكرة التي أعدتها الأمانة العامة المعنون ''الغابات في بيئة متغيرة: البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان ذات الغطاء الحرجي المرتفع والمتوسط'' (E/CN.18/2009/7).

(١٨) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقييم الموارد الحرجية في العالم عن عام ٢٠٠٥، المرفق، الجدولان ١ و ٣.

الغطاء الحرجي المنخفض قرارا سياسيا بدلا من أن يكون ذلك تسمية على أساس النسبة المئوية للأراضي المغطاة بالغابات. وعلى أية حال، تشترك تلك البلدان مع البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض في مسائل مشتركة قد ترغب الفئتان من البلدان في معالجتها معا.

٣٢ - ومن منظور إقليمي، يوجد العدد الأكبر من البلدان والأقاليم ذات الغطاء الحرجي المنخفض في آسيا (٢٤ بلدا)، وفي أفريقيا (١٨ بلدا). ويقع ٢٢ بلدا في باقي العالم، منها ١٠ بلدان في أوروبا، وأربعة بلدان في أوقيانوسيا، وخمسة بلدان في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وغالبية البلدان في هذه المجموعة الأخيرة، التي يبلغ عدد بلدانها ٢٢ بلدا، هي من الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويتركز العدد الأكبر من البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض في الأراضي القاحلة وشبه القاحلة الممتدة عبر حزام عريض، بدءا من ساحل المحيط الأطلسي في شمال وغرب أفريقيا، ومرورا بآسيا الغربية والوسطى، وانتهاء بمنغوليا في شرق آسيا[١٩]. واستنادا إلى بيانات مستمدة من تقييم الموارد الحرجية في العام عن عام ٢٠٠٥، يقع ٣٣ بلدا من البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض في هذا الحزام من الأراضي القاحلة وشبه القاحلة. وتبلغ المساحة الأرضية في هذه البلدان مجتمعة ٢,١ بليون هكتار، وهو ما يشكل ٨٣ في المائة من جملة المساحة الأرضية في جميع البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض. وقُدّر الغطاء الحراجي الإجمالي في هذه البلدان بمساحة قدرها ٦٦,٣ بليون هكتار، أي ما يمثل ٣ في المائة من مساحتها الأرضية. ويشكل الغطاء الحرجي في عشر بلدان من هذه البلدان الـ ٣٣ أقل من ١ في المائة من مساحتها الأرضية. وقد حدث بعض التقدم في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥. ومن بين ٦٤ بلدا وإقليما ذات غطاء حرجي يقل عن ١٠ في المائة، تعرض ١٤ بلدا لفقدان في الغطاء الحرجي في تلك الفترة، في حين أفاد ١٦ بلدا بحدوث زيادة في الغطاء الحرجي وأفاد باقي البلدان بعدم حدوث تغيير.

٣٣ - وتصنف ٣٨ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية بأنها من البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، حيث تقل المساحة التي تغطيها الغابات من مساحة أراضي البعض منها عن ١ في المائة[٢٠]. وتواجه تلك الدول عقبات مماثلة في جهودها الرامية إلى تحقيق إدارة مستدامة لغاباتها. وتشمل تلك العقبات محدودية المساحة الأرضية وارتفاع الضغط السكاني، وعدم كفاية المساحة الأرضية لتنفيذ عمليات واسعة النطاق، وتدهور الأراضي وفقر التربة، والضعف إزاء الكوارث الطبيعية وتغير المناخ، وارتفاع توطن الأنواع، وارتفاع خطر فقدان

(١٩) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقييم الموارد الحرجية في العالم عن عام ٢٠٠٥، الشكل ٢-٤، الصفحة ١٧.

(٢٠) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقييم الموارد الحرجية في العالم عن عام ٢٠٠٥، المرفق، الجدول ٣ والموقع: http://www.un.org/special-rep/ohrlls/sid/list.htm.

الكتلة الحيوية نتيجة لقلة السكان، ووجود الأنواع التوسعية، ووجود مساحات صغيرة من الغابات داخل مناطق أكبر معزولة جغرافيا مما يجعل إدارتها أكثر تكلفة، وضعف القدرات المؤسسية، وعدم وجود ضمانات لحيازة الأراضي وغياب الملاك، والافتقار إلى التخطيط المتكامل في استخدام الأراضي[٢١].

٣٤ - ومنذ بدء عملية طهران في الاجتماع الدولي للخبراء بشأن الاحتياجات والمتطلبات الخاصة لدى البلدان النامية ذات الغطاء الحرجي المنخفض والأنواع الفريدة من الغابات في عام ١٩٩٩، أصبحت مكافحة التصحر تشكل مجال التركيز الرئيسي في تلك المبادرة ولدى البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض. علاوة على ذلك، أقرت عملية طهران بأن الغابات المزروعة، والأشجار الواقعة خارج نطاق الغابات، والغابات الواقعة في المناطق الحضرية والمحيطة بها وزراعة الأحراج توفر فوائد هامة للبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض مثل تحسين الظروف المناخية، بما يشمل إعادة إعمار الأراضي المتدهورة، وتحسين حفظ التنوع الأحيائي، وحماية التربة والمياه؛ وتحسين الإيرادات وتنويعها من أجل مكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي عن طريق إنتاج المنتجات الحرجية الخشبية وغير الخشبية واستخدامها؛ والإمداد المستدام بالمنتجات الحرجية للاستهلاك المعيشي والصناعة؛ وتحسين نوعية الحياة[٢٢].

٣٥ - ويتضمن تقييم الموارد الحرجية في العالم عن عام ٢٠٠٥ معلومات وطنية عن فرادى البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، حيث إن تلك البلدان لا تُصنف في مجموعات حسب تقييم البيانات والمعلومات والاتجاهات وتحليلها، وإنما تُصنف حسب المناطق الجغرافية التي تضم كلا منها. ونتيجة لذلك، أضفت البيانات والمعلومات المتاحة صعوبة على تقييم الاتجاهات المتعلقة بالتغيرات في حجم الغطاء الحرجي في البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض ككل.

٣٦ - وقد أُحرز قدر من التقدم في توسيع الغطاء الحرجي في البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، رغم أن ذلك التقدم كان ضئيلا جدا. ويشكل توسيع نطاق المزارع الحرجية أحد أهم المؤشرات في قياس التقدم صوب توسيع الغطاء الحرجي في البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، وفي قياس التقدم المحرز في مكافحة التصحر في البلدان الواقعة في مناطق قاحلة وشبه قاحلة من تلك الفئة من البلدان. وبالنسبة لجميع البلدان والأقاليم ذات الغطاء الحرجي

(٢١) المرجع نفسه، الصفحتان ٨ إلى ٩.

(٢٢) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (٢٠٠٤)، دور الغابات والأشجار المزروعة في استعادة المناظر الطبيعية بالغابات في البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، ورقة العمل 34E عن الغابات والأشجار المزروعة، منظمة الأغذية والزراعة، روما (غير منشورة)، الصفحات ٤-٩.

المنخفض التي يبلغ عددها ٦٤ بلدا وإقليما، تشير التقارير الوطنية إلى حدوث نتائج متباينة في مكافحة إزالة الغابات، وتعزيز إعادة زراعة الغابات، وغرس الأشجار، والتجدد الطبيعي للغابات في تلك البلدان خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥.

٣٧ - ومن جملة البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض التي أفادت بوجود غابات بها عام ٢٠٠٠ والتي يبلغ عددها ٥٧ بلدا، أبلغ ٢١ بلدا عن حدوث زيادة في الغطاء الحرجي؛ ولم يبلغ ٢٠ بلدا عن حدوث أي تغيير، وأبلغ ١٤ بلدا عن فقدان في الغطاء الحرجي؛ ولم يقدم اثنان من تلك البلدان أي معلومات. ومن بين البلدان التي أبلغت عن حدوث فقدان في الغطاء الحرجي، يقع معظم تلك البلدان في أفريقيا (٧ بلدان) وآسيا (٥ بلدان). وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥، ازداد عدد المزارع الحرجية في البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض بحوالي ٥٠٠ ٠٠٠ هكتار وأصبحت تشكل قرابة ١٠ في المائة من الغطاء الحرجي بأكمله[٢٣]. وتركز القدر الأكبر من الزيادة في ثلاثة بلدان في شمال أفريقيا، وفي ستة بلدان أخرى، بما يشمل أوروغواي وجنوب أفريقيا.

٣٨ - وحسب ما جاء في تقرير حالة الغابات في العالم عن عام ٢٠٠٧ فإن عدم كفاية الموارد المالية يمثل أكثر القضايا التي تواجه البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض تعقيدا، خاصة بالنظر إلى أن غالبية تلك البلدان هي من البلدان النامية ويندرج العديد منها في فئة أقل البلدان نموا.

رابعا - الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها

٣٩ - احتلت مسألة الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها مكان الصدارة في مداولات كل من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. إذ بدلا من التركيز على الأسباب أو الأعراض الأوضح والأقرب في إزالة الغابات، من قبيل قطع الأشجار غير المستدام، وتحويل الغابات إلى أراض زراعية، وحرائق الغابات، والتعدين، والبنى التحتية، وتوسيع نطاق المستوطنات البشرية، تم التركيز على الأسباب الكامنة أو الجذرية ذات الطابع الأكثر تعقيدا. ويقر ذلك النهج بأن العديد من العوامل التي تتسبب في إزالة الغابات وتدهورها عوامل مترابطة، حيث يحدث الكثير منها أثره على نحو تآزري مع العوامل الأخرى. وغالبية هذه الأسباب هي من خارج قطاع الغابات وذات طابع سياسي واجتماعي - اقتصادي بصفة

(٢٣) استنادا إلى الجدول ١٠، المرفق ٣، الجداول العالمية، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (٢٠٠٥)، تقييم الموارد الحرجية في العالم عن عام ٢٠٠٥.

رئيسية. ومن الممكن أن يكون هناك اختلاف كبير من بلد لآخر بين عدد هذه العوامل وطريقة تأثيرها مجتمعة.

٤٠ - وفي المبادرة التي تقودها البلدان دعما للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات بشأن الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها حُددت في سان خوسيه بكوستاريكا في عام ١٩٩٩ أهم الأسباب الكامنة. ورغم أنه قد أُحرز تقدم في معالجة تلك الأسباب منذ ذلك الحين، فإنها لا تزال قائمة في العديد من مناطق العالم. وجرى تحديد السياسات غير الملائمة والمتضاربة إزاء إدارة الموارد الطبيعية التي تتناقض مع السياسات والممارسات الرامية إلى إدارة الغابات بوصفها سببا كامنا رئيسيا يفضي إلى فقدان الغابات. وتشمل الأسباب الكامنة الأخرى ما يلي[٢٤]:

(أ) الافتقار إلى القدرة المؤسسية اللازمة لإدارة الغابات على نحو ملائم؛

(ب) عدم إنفاذ القوانين القائمة بالقدر الكافي؛

(ج) أدوات السياسات العامة المناوئة، مثل بعض أنواع الإعانات؛

(د) مسائل الحوكمة مثل الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان؛

(هـ) عدم الاعتراف بالقيم المتعددة للغابات، مما يؤدي إلى أشكال أخرى من استخدام الأراضي مثل الزراعة، وتربية المواشي، والتعدين، وإنتاج الطاقة المائية.

(و) القرارات التي تتخذ خارج قطاع الغابات وتعزز المشاريع الإنمائية واسعة النطاق مما يسفر عن إزالة الغابات؛

(ز) عدم التمكين للمجتمعات المحلية في عملية اتخاذ القرارات بصدد إدارة الغابات.

٤١ - وفي القرار ٢/٢ ألف بشأن الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها[٢٥]، سلط منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات الضوء في دورته الثانية عام ٢٠٠٢ على الدروس المستفادة في معالجة عدد من الأسباب الكامنة التي حددتها المبادرة التي تقودها البلدان في سان

(٢٤) Hans J.H. Verolme and Juliette Moussa (1990), *Addressing the Underlying Causes of Deforestation and Forest Degradation – Case Studies, Analysis and Policy Recommendations*, Biodiversity Action Network, Washington, D.C. pp. 3-17.

(٢٥) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٢، الملحق رقم ٢٢ (E/2002/42)، الفصل الثاني، الفرع باء، القرار ٢/٢.

خوسيه. وتضمنت هذه الأسباب الكامنة فائدة التعاون المتعدد القطاعات في وضع السياسات العامة، بما يشمل القطاع الزراعي، سعيا إلى تفادي وضع سياسات غير ملائمة ومتضاربة؛ وإدماج البرامج الإنمائية وبرامج سبل كسب العيش في المناطق الريفية في البرامج الوطنية المعنية بالغابات، تمشيا مع الخطط الإنمائية الوطنية؛ وتعزيز القدرة المؤسسية لصالح الإدارة المستدامة للغابات، والإسهامات المقدمة من المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل تعزيز إنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات؛ وأهمية توسيع نطاق المشاركة على جميع المستويات، بما يشمل المجتمعات المحلية. وبغية الاستمرار في توفير معالجة أكثر فعالية للأسباب الكامنة لإزالة الغابات وتدهورها، ركز المنتدى في فقرات منطوق القرار على مواصلة تعزيز بناء القدرات، بما يشمل نقل التكنولوجيا من قبل الشراكة التعاونية المعنية بالغابات والبلدان؛ وحث الحكومات على معالجة إنفاذ القوانين المحلية المتعلقة بالغابات والتصدي للتجارة الدولية غير المشروعة في منتجات الغابات؛ ودعا البلدان والمنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية المعنية بالغابات إلى استعراض حالة المعرفة المتعلقة بالإعانات التي قد تسفر عن إزالة الغابات وتدهورها وإلى تقديم تقارير عن ذلك. وستحتل مسألة إنفاذ القوانين الشاملة المتعلقة بالغابات مكان الصدارة في مناقشات مواضيع دورات المنتدى المتفق عليها بموجب برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥.

٤٢ - ويتمثل أحد أهم الدروس المستفادة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات، والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات[٢٥]، ومن استعراض مدى فعالية الترتيب الدولي المتعلق بالغابات في أن هناك حاجة إلى اتخاذ نهج منسق شامل إزاء معالجة إزالة الغابات وتدهورها معالجة فعالة[٢٦]. وينعكس ذلك في الفقرة ٦ (ك) من الصك المتعلق بالغابات، حيث تلتزم الدول الأعضاء ''بتحديد تدابير ملائمة وتنفيذها لتعزيز التعاون والتنسيق الشامل للسياسات والبرامج فيما بين القطاعات التي تؤثر في إدارة الغابات وتتأثر بها، بغرض إدماج قطاع الغابات في عمليات صنع القرار الوطنية، وتعزيز الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك، في جملة أمور، معالجة الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها، وتعزيز حفظ الغابات''.

٤٣ - وبرزت مؤخرا النزاعات داخل البلدان بوصفها من الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات، وتدهورها. وتلك مسألة لم يعالجها المنتدى بعد. فالمناطق المكسوة بالغابات التي تعيش بها نسبة مرتفعة من الفقراء، كثيرا ما تكون مهمشة سياسيا ومعزولة ولا يسهل

(٢٦) منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات (٢٠٠٥)، تقرير الأمين العام: استعراض فعالية الترتيب الدولي المتعلق بالغابات، الصفحات ٥ و ١٨ و ١٩.

دخولها، وتوفر للمحاربين المأوى والغذاء. وخلال السنوات العشرين الماضية، كانت هناك نزاعات مسلحة في مناطق مكسوة بالغابات في ٢٩ بلدا، معظمها في أفريقيا وآسيا، وكذلك في أمريكا اللاتينية. إضافة إلى ذلك، فإن الأخشاب المرتفعة القيمة يمكن أن توفر الأموال للمتمردين، مع أن ذلك لم يتم تدوينه إلا في ثلاث حالات، إلا أنه قد يكون هناك المزيد من الحالات. وعلى نحو أكبر، تقوم الجماعات المسلحة أو مؤيدوها بزراعة محاصيل غير مشروعة في المناطق الغابية التي لا يسهل الدخول إليها في جنوب شرق آسيا ووسطها وفي أمريكا اللاتينية، مما يسفر عن إزالة الأحراج. وتستخدم حكومات عديدة إيرادات الأخشاب، لا سيما في وسط أفريقيا وجنوب شرق آسيا، في تمويل قواتها المسلحة. وتستخدم الجيوش النار أو مزيلات أوراق الأشجار بغرض تحديد أماكن المتمردين بسهولة أكبر، في حين يقوم أفرادها من الجنود في أحيان كثيرة بصيد الحيوانات البرية واستخدامها غذاء. وكثيرا ما يستغل قاطعو الأشجار والمزارعون الطرق التي يشقها العسكريون للدخول إلى المناطق المكسوة بالغابات بغرض استغلال الموارد الطبيعية داخل تلك المناطق. وقد أدى تعاظم السلطة العسكرية إلى تفكك الحوكمة والإنفاذ المحلي للقوانين المتعلقة بالغابات في بعض البلدان، مما يؤدي إلى زيادة إزالة الغابات وتدهورها. ويمكن أن تؤدي النزاعات المسلحة أيضا إلى استنزاف أموال القطاع العام التي يمكن استثمارها في أنشطة الإدارة المستدامة للغابات[٢٧].

٤٤ - وتستمر ظاهرة إزالة الغابات وتدهورها خلال الفترات التي تعقب النزاع حيث كثيرا ما يكون ذلك لأسباب مختلفة. وكثيرا ما تكون الحكومات مدفوعة بشواغل عاجلة وقصيرة الأجل على حساب المسائل الأطول أجلا مثل الإدارة المستدامة للموارد الحرجية. وفي أحيان كثيرة يشكل قطع الأشجار غير المستدام مصدرا مباشرا بقدر أكبر لتمويل الانتعاش وإعادة التعمير. وفي ذلك السياق تتسم الحوكمة بالضعف مما يؤدي إلى ضعف تنظيم أنشطة قطع الأشجار. وفي بعض البلدان تستخدم الحكومات مناطق الغابات الحكومية في مرحلة ما بعد النزاع لإعادة توطين الجنود السابقين من القوات المسلحة التي جرى تخفيض أعدادها، فضلا عن السكان المشردين. ومع محدودية فرص التوظيف، يلجأ المحاربون السابقون إلى قطع الأشجار، بطرق مشروعة وغير مشروعة على السواء[٢٧].

(٢٧) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (٢٠٠٦)، حالة الغابات في العالم عن عام ٢٠٠٥، الصفحات ١١٧-١٢٠.

خامسا – عكس مسار فقدان الغطاء الحرجي ومنع تدهور الغابات ومكافحة التصحر

ألف – تعزيز تنفيذ الصك المتعلق بالغابات

٤٥ – جاء الصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات تتويج لفترة ١٥ عاما من المفاوضات الصعبة والمعقدة التي يعود تاريخها إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢. وهو يجسد توافقا عالمياً في الآراء بين جميع البلدان يتعين الاستفادة منه، وفرصة جديدة أمام جميع البلدان كي تتحرك معاً في بذل جهود متضافرة من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك عكس مسار فقدان الغطاء الحرجي ومنع تدهور الغابات ومكافحة التصحر، وذلك من خلال سياساتها وتدابيرها المتفق عليها.

٤٦ – ويتيح الصك المتعلق بالغابات أول إطار عالمي شامل لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات، حيث يتوخى أربعة أهداف عالمية واضحة المعالم تتعلق بالغابات. وثمة توقعات كبيرة بأنه سيكون بمثابة إطار ومنبر لجعل الإدارة المستدامة للغابات جزءا من خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية، بما فيها استراتيجيات الحد من الفقر. وتحقيقا لهذه الغاية، على البلدان والمنظمات الدولية أن تعطي الأولوية لتفعيل وتنفيذ الصك المتعلق بالغابات ومواصلة التعاون مع المنتدى.

٤٧ – وعلاوة على ذلك، فإن دمج سياسات وتدابير الصك المتعلق بالغابات بنجاح في استراتيجيات التنمية الوطنية سيسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما المتعلق منها بالقضاء على الفقر المدقع والجوع وكفالة الاستدامة البيئية.

٤٨ – وفي الوقت نفسه، فإن الموارد المالية المتاحة، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية، ليست كافية لعكس مسار فقدان الغطاء الحرجي ومنع تدهور الغابات ومكافحة التصحر. وقد احتلت هذه القضية مكانة بارزة في المداولات التي جرت طوال العملية المستمرة التي يجريها الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات/منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.

٤٩ – وقد أظهرت التحليلات الأخيرة أن هناك عدة ثغرات مواضيعية وجغرافية في النظام الحالي للتمويل الدولي للغابات، تعد بمثابة عقبات خطيرة أمام معالجة قضية إزالة الغابات وتدهورها. وستنظر دورة المنتدى الثامنة في آلية مالية طوعية/نهج تمويلي متعدد المصادر/إطار تمويلي للغابات لتمويل الإدارة المستدامة للغابات من خلال تنفيذ الصك المتعلق بالغابات.

باء – تعزيز التعاون بين منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وغيرها من الاتفاقات ذات الصلة بالغابات على تنفيذ الصك المتعلق بالغابات[٢٨]

٥٠ – أثناء المفاوضات التي أدت إلى اعتماد الصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات، تم الاعتراف بأن هناك عددا كبيرا من الصكوك التي تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة في بعض جوانب الغابات. وتم الاعتراف أيضا بأن موضوع الغابات يُعالج على الصعيد العالمي بطريقة مجزأة وغير منسقة، وبأن من المستصوب بذل مزيد من التعاون بين هذه الصكوك من أجل التقدم بقدر أكبر من الفعالية نحو تحقيق الإدارة المستدامة للغابات. وقد خلصت ورقة معلومات أساسية أعدتها الأمانة العامة للمنتدى، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام ٢٠٠٤، إلى أن هناك ٤٠ صكا غير ملزم قانوناً بشأن الغابات تشمل مجموعة واسعة من القضايا المختلفة، وكذلك ١٠ صكوك غير ملزمة قانونا وعمليات أخرى. ومن بين الصكوك الأربعين الملزمة قانوناً، يوجد ١٩ صكا عالمياً و ٢١ اتفاقا إقليمياً[٢٩].

٥١ – وباعتماد الصك المتعلق بالغابات، دعت الجمعية العامة من خلال القرار ٩٨/٦٢ أعضاء مجالس إدارة المنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية المعنية بالغابات التي تضم، ضمن أعضاء آخرين، أمانات كل من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية بصفتها أمانة الاتفاق الدولي للأخشاب المدارية، ”إلى تقديم الدعم لتنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات بما يتسق مع ولايات تلك المنظمات، وتحقيقا لذلك الغرض، تدعو منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات إلى تقديم التوجيه إلى هذه الشراكة“. وكجزء من الغرض، يسعى الصك المتعلق بالغابات ”إلى توفير إطار للإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني وللتعاون على الصعيد الدولي“.

٥٢ – ويتيح الصك المتعلق بالغابات للدول الأعضاء، باعتباره أول اتفاق عالمي شامل لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات، فرصة وتحديا لتعزيز التعاون فيما بين مختلف الاتفاقات الدولية ذات الصلة بالغابات على الصعيدين العالمي والإقليمي. وثمة حاجة بوجه خاص إلى التعاون مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على التصدي بصورة أكثر شمولا وتماسكا

---

(٢٨) تتناول الوثيقة E/CN.18/2009/10 أنشطة التعاون مع أعضاء آخرين في الشراكة التعاونية المعنية بالغابات ومنظمات دولية وعمليات أخرى.

(٢٩) أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، التطورات التي استجدت مؤخرا في الصكوك والاتفاقات والعمليات القائمة المتصلة بالغابات، وثيقة المعلومات الأساسية رقم ٢، الصفحة ٥ والمرفق الأول.

لفقدان الغطاء الحرجي وتدهور الغابات واستمرار تدهور الأراضي والتصحر. ومن الواضح أنه ينبغي اغتنام الفرص للتعاون على معالجة هذه القضايا مع اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، ولكن ينبغي أيضا استكشاف شراكات أخرى. ومن شأن الاتفاقيات الخمس المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وهي اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، والاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي، واتفاقية رامسار المتعلقة بالأراضي الرطبة، واتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، التي لها تاريخ طويل من التعاون الوثيق، أن تكون جميعها من الحلفاء ذوي القيمة العالية.

٥٣ - وفي عام ٢٠٠٢، اعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في اجتماعه السادس، برنامج العمل الموسع بشأن التنوع البيولوجي للغابات. ومن خلال المقرر VI/22، اعترف المؤتمر بالأدوار التكاملية بين الاتفاقية والمنتدى ودعا إلى التعاون الفعال بين الاتفاقية والمنتدى وشركائهما في العديد من القضايا، بما فيها تعزيز التوافق والتكامل بين الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والبرامج الوطنية المعنية بالغابات. وفي الآونة الأخيرة، حث مؤتمر الأطراف في مقرره IX/5 الأطراف على ''زيادة أنشطة التعاون والمبادرات الشاملة على جميع المستويات، وذلك للمساعدة على تنسيق تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي للغابات في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، والمقررات التي أصدرها منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، بما فيها الصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات، وذلك من أجل تحقيق هدف عام ٢٠١٠ والأهداف العالمية الأربعة المتعلقة بالغابات، مع إشراك المجتمعات الأصلية والمحلية وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، بما في ذلك القطاع الخاص''. وللحصول على مزيد من التفاصيل عن أعمال المتابعة، يُرجى الرجوع إلى تقرير الأمين العام عن الغابات وحفظ التنوع البيولوجي، بما في ذلك المناطق المحمية (E/CN.18/2009/6).

٥٤ - وتتطلب الصلات التي تربط بين إزالة الغابات وتدهور الأراضي والتصحر تعزيز التعاون والتنسيق بين المنتدى واتفاقية مكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا. وهذا التنسيق مفيدٌ خاصة للبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض في ما يتعلق بوضع وتنفيذ برامج العمل الوطنية والبرامج الوطنية المعنية بالغابات في إطار الاتفاقية. وإن الخطة وإطار العمل الاستراتيجيان للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨)، اللذين اعتمدهما مؤتمر الأطراف عام ٢٠٠٨ في دورته الثامنة في مدريد، يتيحان فرصة لهذا النوع من التعاون. ويمكن لممارسات الإدارة

المستدامة للغابات أن تسهم في تحقيق أهداف الاستراتيجية، وخصوصا الهدف الثاني الذي يتوخى تحسين حالة النظم الإيكولوجية المتضررة. ومن خلال الاستراتيجية، طلبت الأطراف في الاتفاقية إلى أمانتها إقامة وتعزيز الشراكات مع المنظمات والوكالات ذات الصلة والحكومات والقطاع الخاص وفي ما بينها.

٥٥ - وستحتل الغابات مكانة أبرز ضمن أعمال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ. ويعترف الصك المتعلق بالغابات بما يخلِّفه تغير المناخ من آثار في الغابات والإدارة المستدامة للغابات، وكذا الإسهامات الهامة التي يمكن أن تقدمها الغابات في التصدي لظاهرة تغيّر المناخ. إن الأطراف في الاتفاقية بصدد النظر في اعتماد نهج في مجال السياسات العامة وحوافز إيجابية بشأن المسائل المتصلة بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، وكذلك دور المحافظة على الغابات والإدارة المستدامة للغابات وتعزيز مخزونات الكربون في البلدان النامية. ويجري تناول هذه المسألة بمزيد من التفصيل في تقرير الأمين العام عن الغابات وتغير المناخ (E/CN.18/2007/4)، الذي يقترح مجالات التعاون الممكنة بين المنتدى والاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ.

٥٦ - ويتضمن الصك المتعلق بالغابات أربعة تدابير محددة لمعالجة التجارة الدولية في المنتجات غير المشروعة المجتناة من الغابات. وبمعالجة هذه القضية، يمكن الشروع في أنشطة تعاونية بين منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، التي تمتلك خبرة واسعة في مجال التجارة الدولية في أنواع النباتات المهددة بالانقراض، بما فيها الأخشاب وغيرها من المنتجات الحرجية. ويمكن تنفيذ أنشطة التعاون في المستقبل كامتداد للقرار الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في دورته الرابعة عشرة بشأن التعاون بين الاتفاقية والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية. وللحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى تقرير الأمين العام عن الغابات وحفظ التنوع البيولوجي، بما في ذلك المناطق المحمية (E/CN.18/2009/6).

٥٧ - وينبغي بذل المزيد من الجهود المتضافرة لحماية غابات المنغروف وإدارتها إدارة مستدامة. وأتت المبادرة التي تقودها البلدان بشأن نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً من أجل الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية لغابات المنغروف في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي عقدت في آذار/مارس ٢٠٠٣ في ماناغوا، نيكاراغوا، بوعود تبشِّر بتوثيق التعاون في هذا الموضوع بين منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، واتفاقية رامسار، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتفاقية أنتيغوا غواتيمالا بشأن التعاون لحماية المناطق البحرية والساحلية في شمال شرق المحيط الهادئ

وتنميتها المستدامة، واتفاقية كارتاخينا لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى. ومن الممكن استكشاف السبل الكفيلة بتعزيز التعاون في هذه القضية ومتابعة توصيات اجتماع ماناغوا. كما يمكن لاتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية التراث العالمي والهيئات الأخرى ذات الصلة أن تقوم بدور نشيط في هذه المبادرة.

٥٨ - إن هذه ليست سوى أمثلة قليلة على الفرص المتاحة لتوثيق التعاون بين منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف من أجل تنفيذ الصك المتعلق بالغابات. ولا بد من إجراء مناقشة أكثر منهجية للسياسات العامة بغرض ضمان تنفيذ هذا التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك وحيث توجد أوجه تكامل. ونظرا إلى الشمولية اللازمة في تغطية موضوع الغابات، فإنه ينبغي أن يُتخذ الصك المتعلق بالغابات بمثابة قاعدة لتعزيز التعاون بشأن مسائل الغابات في ما بين جميع الاتفاقات المتعلقة بالغابات.

جيم - تقييم التقدم المحرز

٥٩ - حسبما أشير آنفا، هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به من أجل وضع وإثبات صحة مؤشرات تقييم تدهور الغابات والجهود الرامية إلى مكافحة التصحر، مثل إعادة التحريج وإيجاد الغابات المزروعة. وتكتسي هذه المؤشرات أهمية حيوية في عملية تحسين رصد وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الإدارة المستدامة للغابات.

٦٠ - وفي أعقاب اعتماد الصك المتعلق بالغابات، أجرت أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات تحليلا للمؤشرات الواردة في تقييم الموارد الحرجية في العالم ولثلاث من عمليات المعايير والمؤشرات القائمة المجدية بغرض تقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف العالمية الأربعة بشأن الغابات، فضلا عن المجالات المواضيعية للصك المتعلق بالغابات[٣٠]. ولم ينبثق عن تقييم الموارد الحرجية في العالم عن عام ٢٠٠٥ ولعمليتين رئيسيتين من عمليات المعايير والمؤشرات - المؤتمر الوزاري لحماية الغابات في أوروبا وعملية مونتريال - مؤشرات ترمي إلى تقييم التقدم المحرز في عنصر تدهور الغابات ضمن الهدف العالمي ١.

٦١ - وقدمت المنظمة الدولية للأخشاب المدارية، وهي العملية الثالثة من عمليات المعايير والمؤشرات، عام ٢٠٠٥، في إطار المؤشر ٢-٦ لأحوال الغابات من المعيار ٢ المتعلق بنطاق وحالة الغابات، ثلاثة مؤشرات فرعية ذات صلة هي: مساحة الغابات البكر المتدهورة، ومساحة الغابات الثانوية ومساحة الأراضي الحرجية المتدهورة، وذلك باستخدام التعاريف

(٣٠) المنظمة الدولية للأخشاب المدارية (٢٠٠٥)، أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات (٢٠٠٧)، مؤشر مواضيعي، الجدول ٣.

الواردة في الفقرة ١٥ أعلاه[٣١]. بيد أن التقرير عن حالة إدارة الغابات المدارية لعام ٢٠٠٥ كان أحدث تقرير أنجزته المنظمة الدولية، وجاء قبل الإبلاغَ عن هذه المؤشرات الفرعية الثلاثة. وسيجرى تحديثه عام ٢٠١٠، وينبغي له أن يتضمن للمرة الأولى معلومات عن تدهور الغابات. وتعكف حاليا المنظمة الدولية للأخشاب المدارية مع منظمة الأغذية والزراعة، على إجراء تقييمات مقبلة ستشمل التنسيق مع تقييم الموارد الحرجية في العالم عن عام ٢٠١٠. ومع ذلك، ففي الوقت الراهن، وكما هي الحال بالنسبة إلى تقييم الموارد الحرجية في العالم والمؤتمر الوزاري لحماية الغابات في أوروبا وعملية مونتريال، لم تتمخض بعد عمليةُ المعايير والمؤشرات التي وضعتها المنظمة الدولية للأخشاب المدارية عن معلومات بشأن حالة تدهور الغابات.

٦٢ - ولدى التخطيط لإجراء التقييم المقبل للموارد الحرجية في العالم، طلبت لجنة الغابات، في دورتها الثامنة عشرة المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠٧، ''أن يراعي بالكامل تقييم الموارد الحرجية في العالم عن عام ٢٠١٠ الأهدافَ العالمية المتعلقة بالغابات'' الواردة في الصك المتعلق بالغابات[٣٢]. وقد حُدد لاحقا عدد من المؤشرات الكمية الإضافية، بينها مؤشرات متصلة بتدهور الغابات. ولكن نظراً إلى الطابع المعقد لعملية وضع هذه المؤشرات والتحقق من صحتها، دعت منظمة الأغذية والزراعة أعضاء الشراكة التعاونية المعنية بالغابات إلى المشاركة في مبادرة مشتركة لتعريف تدهور الغابات وتقييمه والإبلاغ عنه. وهي تهدف تحديداً إلى المساعدة على تعزيز قدرات البلدان على تقييم ورصد تدهور الغابات من خلال تحديد عناصر محددة و/أو مؤشرات غير مباشرة عن تدهور الغابات والغابات المتدهورة وأفضل الممارسات لتقييمها.

٦٣ - وتحقيقا لأغراض هذه الورقة، ينبغي استرعاء الانتباه إلى مفهوم خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها الجاري التفاوض بشأنه حاليا في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وحسبما أشير سابقا، من العسير حاليا تقييم تدهور الغابات بسبب عدم وجود مؤشرات موثوق بها. لذا سيتعين إجراء مزيد من المفاوضات قبل اكتمال بنية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وسيكون تحديد القيمة

(٣١) المنظمة الدولية للأخشاب المدارية (٢٠٠٥)، المعايير والمؤشرات المنقحة التي وضعتها المنظمة الدولية للأخشاب المدارية من أجل الإدارة المستدامة للغابات المدارية، بما يشمل شكل الإبلاغ، ITTO Policy Development Series No 15، يوكوهاما، اليابان، الصفحة ١٩.

(٣٢) تقييم الموارد الحرجية في العالم عن عام ٢٠١٠: مواصفات جداول الإبلاغ الوطني عن تقييم الموارد الحرجية في العالم عن عام ٢٠١٠، ورقة العمل ١٣٥، منظمة الأغذية والزراعة، روما، (غير منشورة)، الصفحة ٧.

السوقية للحصص المحددة لخفض تلك الانبعاثات ومقارنتها بتكاليف الفرص البديلة المتاحة عن استغلال أراضٍ أخرى ونظم إدارة الغابات أمرا معقدا[٣٣].

٦٤ - وقُدرت تكاليف الفرصة البديلة التي سيتكلفها خفض إزالة الغابات وتدهورها من أجل خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها بمبلغ ١٢,٢ مليار دولار سنويا، وهو مبلغ من شأنه أن يشكل مساهمة مالية كبيرة في منع إزالة الغابات وتدهورها، لا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية[٣٤].

٦٥ - وللاطلاع على تحليل أوفى، يرجى الرجوع إلى مذكرة الأمانة العامة المعنونة ''تمويل الإدارة المستدامة للغابات: تعبئة الموارد المالية لدعم تنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات ولتعزيز الإدارة المستدامة للغابات'' التي عُرضت على فريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية بغية تقديم مقترحات ترمي إلى وضع آلية مالية عالمية طوعية/نهج لإدارة الحافظات المالية/إطار تمويلي معني بالغابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. (انظر E/CN.18/2008/2).

سادسا - الاستنتاجات

٦٦ - تستمر إزالة الغابات وتدهور الغابات والتصحر بوتيرة مثيرة للقلق، مما يضر بحياة أكثر من مليار شخص، في البلدان النامية بشكل رئيسي. وتسببت إزالة الغابات في فقدان نحو ١٣ مليون هكتار سنويا خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥.

٦٧ - ومع ذلك فإن صافي الخسارة العالمية السنوية من مجموع الغطاء الحرجي التي قُدرت بمساحة تناهز ٧,٣ مليون هكتار في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥، شكلت تراجعا مقارنةً بالعقد السابق (١٩٠٠-٢٠٠٠) الذي قُدر فيه صافي الخسارة السنوية من الغطاء الحرجي بمساحة قدرها ٨,٩ مليون هكتار. وفي الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥، فُقدت نسبة ٣ في المائة من الغطاء الحرجي للأرض.

٦٨ - وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥، حصلت معظم أنشطة إزالة الغابات في أمريكا الجنوبية وأفريقيا. وشهدت كذلك غابات أمريكا الشمالية والوسطى، وأوقيانوسيا عمليات إزالة، ولكن بدرجة أقل. وسُجل ازدياد في الغطاء الحرجي في أوروبا، وكذلك

(٣٣) Ben Vickers (2008), "REDD: a steep learning curve" in *Financing Sustainable Forest Management*, ETFRN, Issue No. 49, September, p. 137.

(٣٤) اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، الاستثمار والتدفقات المالية اللازمان لمعالجة تغير المناخ، بون، الجدول رابعا - ٣٥، الصفحة ٨.

آسيا حيث يعزى جزء كبير منه إلى توسيع نطاق الغابات في الصين. واستنادا إلى مشروع تقييم تدهور التربة في الأراضي الجافة، فإن نسبة ٢٥ في المائة من تدهور الأراضي الذي حصل خلال ربع القرن الماضي ارتبطت بالغابات العريضة الأوراق ونسبة ١٧ في المائة منه بالغابات الشمالية مقابل ١٨ في المائة بالأراضي الزراعية.

٦٩ - ورغم إحراز بعض التقدم في السنوات العشر الماضية، فإنه لم يجر التصدي بفعالية للأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها في العديد من أنحاء العالم.

٧٠ - كما برز في السنوات الأخيرة الأثر الذي تتعرض له الغابات نتيجة للتراعات المسلحة كسبب كامن من أسباب إزالة الغابات وتدهورها في عدد من البلدان النامية.

٧١ - وسجلت البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض نتائج متباينة في مكافحة التصحر وتشجيع إعادة التحريج، والتحريج، والتجدد الطبيعي في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥. ويقع معظم البلدان التي أبلغت عن فقدان مساحة من غطائها الحرجي، في آسيا وأفريقيا. وشكل توسيع نطاق الغابات المزروعة واحدا من الإجراءات الهامة التي اتخذها العديد من البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض التي زادت مساحةَ غطائها الحرجي.

٧٢ - ويصعب قياس معدلات تدهور الغابات، وتدهور الأراضي والتصحر بسبب عدم وجود مؤشرات موثوق بها قابلة للقياس. ويعوقُ عدمُ وجود هذه المؤشرات إجراءَ تقييم فعال للعناصر الرئيسية من الهدف العالمي الأول المتعلق بالغابات، وكذلك للمجموعات المواضيعية ذات الصلة بالصك المتعلق بالغابات.

٧٣ - والأراضي الجافة معرضة بشكل خاص للتدهور المؤدي إلى التصحر. ويمثل هذا الوضع مشكلة بالغة الخطورة تواجهها البلدان النامية. إذ يعيش بليونا شخص في الأراضي الجافة، نسبة ٩٠ في المائة منهم في البلدان النامية. ويقدَّر أن نحو ٧٠ في المائة من مساحة الأراضي الجافة المستخدمة في الزراعة البالغة ٥,٢ مليار هكتار قد تدهورت وتتعرض لخطر التصحر. وبحلول عام ٢٠٢٠، سيكون ١٣٥ مليون شخص معرضين لخطر النزوح من أراضيهم بسبب استمرار التصحر، يقيم نصفهم تقريبا - ٦٠ مليون شخص - في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٧٤ - ويؤدي توسيعُ نطاق النباتات الطبيعية دورا أساسيا في مكافحة تدهور الأراضي والتصحر. فضمن نهج مناسب للمناظر الطبيعية، يعتبر التحريج وإعادة التحريج وإيجاد الغابات المزروعة من أكثر السبل فعالية في عكس مسار تدهور الأراضي والتصحر، كما كان الحال في العديد من البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض مثلا.

٧٥ - بيد أن الموارد المالية ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا لأغراض الإدارة المستدامة للغابات غير كافيين بشكل خطير لأن تنجح البلدان النامية في تنفيذ صك الغابات، وعكس مسار فقدان الغطاء الحرجي، ومنع تدهور الغابات، ومكافحة التصحر بصورة فعالة.

٧٦ - وقبل اعتماد الصك المتعلق بالغابات، كانت ٤٠ من الصكوك الملزمة قانونا المتصلة بالغابات و ١٠ من الصكوك والعمليات غير الملزمة قانونا تغطي طائفة واسعة من القضايا المختلفة. وعلى الصعيد العالمي، يجرى تناول مسائل الغابات بشكل مجزأ وغير منسق وهو وضع يمكن اعتباره عقبة أمام تحقيق الإدارة المستدامة للغابات.

٧٧ - ويشكل الصك المتعلق بالغابات أول اتفاق عالمي شامل بشأن الإدارة المستدامة للغابات، حيث إن الغرض منه زيادة التعاون على معالجة القضايا المتعلقة بالغابات على الصعيدين الوطني والدولي. وفي هذا السياق، يوفر هذا الصك إطارا سليما لتعزيز التعاون بين جميع الاتفاقات والهيئات المتصلة بالغابات.